الفصل الأول

المقدمة

١،١ خلفية الدراسة

تذكر المصادر العلمية بأن كلمة بنك مشتقة من الكلمة الإيطالية بانكو (banco) والتي تشير إلى منضدة أو طاولة خشبية كان يستخدمها الصرافون في مدن إيطاليا، وكان التجار يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصرافين ليحتفظوا بها على سبيل الأمانة على أن يقوموا بردها لهم عند طلبها، وكانوا يحصلون مقابل ذلك على عمولات وذلك بغرض وقاية هذه الأموال من السرقة وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي جلب الودائع[1]. يعود تأسيس أول بنك منظم إلى سنة ١١٥٧م في مدينة البندقية، ثم تلاه بنك الودائع في مدينة برشلونة عام ١٤١١م. نشأت البنوك بعد ذلك وتعددت أشكالها بحسب ما ترجع إليه من قوانين وأسس وضوابط حيث تتبع إما النظام المصرفي التقليدي أو الإسلامي.

يقوم النظام المصرفي التقليدي على أساس نزعة فردية مادية للاتجار في النقود وتعظيم الثروة عن طريق التعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان. أثبتت البنوك التقليدية دورها في الوساطة المالية، ومرت عليها السنوات واكتسبت الخبرات الكثيرة من خلال التجارب والممارسات العملية التي أدتها. ثم ظهرت بعد ذلك البنوك التي تعتمد على النظام الإسلامي والتي تعتبر اليوم الحدث الأبرز في مجال العمل المصرفي داخل العالم الإسلامي وخارجه خلال العقود الثلاثة الماضية، لكونها أصبحت حقيقة واقعة تقدم العديد من الأساليب الاستثمارية والتمويلية المتميزة عن مثيلتها البنوك التقليدية. تستند البنوك الإسلامية على أصل شرعي لتطهير العمل المصرفي من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية حيث تقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغُرم بالغُنم للاتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية.

في المملكة العربية السعودية، تعد مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) هي الجهة المنظمة لترخيص البنوك، والموافقة على أنشطتها وإتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الإقتضاء. تتمتع مؤسسة النقد بسلطة إصدار القواعد واللوائح والإرشادات لجميع البنوك، بما في ذلك كفاية رأس المال والسيولة وحدود

[1] دريد كامل أل شبيب. ٢٠١٤. إدارة العمليات المصرفية. عمان: دار الميسرة. الطبعة الأولى. ص. ٢٩.

الإقراض ومخاطر الإئتمان والسوق. ولها دور مزدوج في تقديم خدمات الدفع والتسوية المركزية للبنوك والتحكم في هذه الأنظمة. كما أنها تعمل كمنظم لسوق الأوراق المالية. استخدمت مؤسسة النقد العربي السعودي هذه السلطات الإشرافية الواسعة بكفاءة وفعالية على مر السنين لضمان أن يتمتع النظام المصرفي السعودي بسمعة عالية من الإستقرار والسلامة في الأسواق المالية الدولية[١]. يمتلك القطاع المصرفي السعودي أكبر سوق للتمويل الإسلامي من حيث حجم الأصول حيث يعد مصرف الراجحي أكبر مصرف إسلامي في العالم ومقره في المملكة العربية السعودية[٢].

عندما أعلنت جميع البنوك السعودية عن نتائجها في نهاية عام ٢٠٠٩م، كان هناك أربعة بنوك وهي (مصرف الراجحي وبنك الجزيرة وبنك البلاد ومصرف الإنماء) جميع عملياتها تتم وفقًا للمبادئ الإسلامية. وبالتالي، فإن القروض والسلف (يطلق عليها التمويل أو الاستثمارات) المقدمة من هذه البنوك تستند إلى المبادئ الإسلامية. تشتمل البنوك الأخرى على بند يتعلق بحجم المنتج الإسلامي المقدم كجزء من بند السلف والقروض في الميزانية العمومية. سيتم في هذه الدراسة بحث أيهما أفضل أداء البنوك الإسلامية ام البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية، حيث سيتم قياس أدائها في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨.

١،٢ مشكلة الدراسة

اختارت الدراسة المملكة العربية السعودية لأنها من الدول ذات الثقل الاقتصادي المحلي والإقليمي والعالمي حيث يصنف اقتصادها ضمن أقوى اقتصاديات العالم باعتبارها عضوا في مجموعة العشرين. وتمتلك ١٨,١٪ من الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم لتحتل بذلك الترتيب الثاني عالميا، وتمتلك خامس أكبر احتياطي عالمي مؤكد من الغاز الطبيعي، وهي عضو مؤسس في منظمة أوبك حيث يشكل القطاع البترولي حوالي ٤٥٪ من عائدات الموازنة، و ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و ٩٠٪ من عائدات التصدير. وهي في الترتيب الثالث بعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من حيث الموارد الطبيعية حيث تقدر بنحو ٣٥ تريليون دولار أمريكي، وفي المرتبة السابعة من بين مجموعة دول العشرين G٢٠ والمركز ٢٦ عالميا في معيار التنافسية العالمي بحسب التقرير السنوي للتنافسية العالمية ٢٠١٩م الصادر من المعهد الدولي للتنمية الإدارية، والذي يقيس تنافسية ١٤٠ دولة في العالم، بالاعتماد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة. ويشكل القطاع البنكي فيها ركيزة أساسية للمجتمع والاقتصاد ككل، وذلك لما

[١] جماز السحيمي. ٢٠٠١. "التوحيد والمنافسة والوجود الأجنبي والاستقرار المنهجي في القطاع المصرفي السعودي". بنك التسويات الدولية.

[٢] Ghazali, M. 2008. *The bank-specific and macroeconomic determinants of Islamic bank profitability: Some international evidence*. (Bachelor Thesis). University of Malaya.

يمارسه من مهام اقتصادية واجتماعية تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال تأمين الأموال اللازمة للاستثمار، وكذا تسهيل المعاملات المالية الداخلية والخارجية وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات البنكية لجميع فئات المجتمع[1].

مما سبق يُمكننا القول بأن المملكة العربية السعودية ليست بمعزل عن باقي دول العالم، إذ تتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية التي يُمكن أن تؤثر على نموها الاقتصادي. لذا تم اختيار الفترة من ٢٠٠٩م إلى ٢٠١٨م لأنها حدثت جملة من الأحداث المحلية والإقليمية والعالمية التي لها تأثير على اقتصاد أي دولة لها مثل هذا الاتصال والتعاملات مع العالم. حيث تم في أواخر عام ٢٠٠٨م، إنشاء بنك إسلامي "مصرف الإنماء" كما نجح بنك الجزيرة في تحويل جميع عملياته وأنشطته بالكامل لما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية. قام البنك الأهلي التجاري في عام ٢٠١٤م بطرح ٥٠٠ مليون سهم من أسهمه (تعادل ٢٥٪) كأكبر إكتتاب في السوق السعودي وتم تغطية الإكتتاب بنسبة ٢٣٠١٪ ، وتم إدراج أسهم البنك في ذات العام. كما حققت موجودات البنوك السعودية نمواً متواصلاً، حيث ارتفع إجمالي موجودات البنوك بنهاية عام ٢٠١٨م إلى ٢٢٦٧ مليار ريال (٥٩٨ مليار دولار) بعد أن كانت ١٣٢١ مليار (٣٥٢ مليار دولار) خلال عام ٢٠٠٩م، لتبلغ نسبة النمو المركبة للموجودات ٧٣,٨٦٪ وارتفعت القروض المجمعة للبنوك السعودية إلى ١٤٠٨ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٨م، مقابل ٧٦٦ مليار ريال خلال عام ٢٠٠٩م، بنسبة ارتفاع بلغت ٦٢٪ عن عام ٢٠٠٩م . وبلغت الأرباح المجمعة لكامل القطاع بنهاية عام ٢٠١٨م أكثر من ٥٠,١٣ مليار ريال مقابل ٣٣,٠٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م، مرتفعة بنسبة ٥٢٪ [2] [3].

تسعى كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية إلى تحسين أدائها لتكون قادرة على التنافس حيث يختلف الأداء المالي لكلا النوعين من البنوك باختلاف آلية عمله وطبيعته وأسسه. تعتبر البنوك التقليدية من أهم المؤسسات المكونة للجهاز النقدي، وتنبع أهميتها من خلال قيامها بدور الوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز (أصحاب الحاجة إلى التمويل) من جهة أخرى، أما البنوك الإسلامية فتمثل حلقة اتصال وربط بين إشباع الحاجات المادية والحاجات الروحية لأفراد المجتمع الإسلامي، كما تسعى جاهدة إلى المساهمة في حل بعض المشاكل التي تعاني منها الدول الإسلامية. فالوظيفة الأساسية للبنوك

---

[1] عبداللطيف بن محمد باشيخ. ٢٠١٤ . تقويم أداء البنوك السعودية التجارية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية . جدة السعودية: مجلة جامعة الملك عبدالعزيز. الاقتصاد والإدارة. م.٢٨.ع.١.

[2] تقرير سنوي ٢٠١٠ . "تقرير التطورات الاقتصادية الربع الرابع ٢٠٠٩م ". الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء. مؤسسة النقد العربي السعودي.

[3] تقرير سنوي ٢٠١٩ . "تقرير التطورات النقدية والمصرفية، الربع الرابع ٢٠١٨م" . وكالة الأبحاث والشؤون الدولية. إدارة الأبحاث الاقتصادية. مؤسسة النقد العربي السعودي.

سواء كانت بنوك تقليدية أو بنوك إسلامية هي الوساطة المالية، أي تعبئة المدخرات من الوحدات ذات الفائض المالي وتوجيهها إلى الوحدات ذات العجز المالي، حيث تقوم البنوك التقليدية بتلقي الودائع من الفئة الأولى ثم إقراضها إلى الوحدات الإقتصادية ذات العجز المالي مقابل عائد مالي يعرف بالفائدة، والبنوك الإسلامية تقوم أعمالها على تلقي الودائع من المدخرين على أساس أنواع المعاملات المسموح بها شرعاً ثم استخدامها في صيغ التمويل الإسلامية والتي تكون على هيئة مشاركات أو بيوع وغيرها.

نظراً لإمكانية تأثر أداء القطاع المصرفي إيجابًا أو سلبًا بالتغييرات السياسية والإقتصادية وما يشكله من تهديد لنمو البنوك واستمراريتها بشكل مرضي للملاك والمستثمرين، ونظراً لاختلاف طبيعة البنوك الإسلامية والتقليدية وأسس أعمال كل منهما، فإن التساؤل الرئيسي الذي يتبادر إلى الذهن ما مدى الاختلاف بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية والأداء المالي للبنوك التقليدية. في القطاع المصرفي السعودي هناك أربع دراسات سابقة قامت بالبحث في مدى هذا الإختلاف بين بنوك محددة وفترة زمنية محددة. عينة الدراسة الأولى [١] تكونت من ٣ بنوك إسلامية و٨ بنوك تقليدية للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩م. أما عينة الدراسة الثانية[٢] فقد شملت بنكاً إسلامياً وبنكاً تقليدياً للفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢م، عينة الدراسة الثالثة[٣] شملت ٤ بنوك إسلامية و٨ بنوك تقليدية للفترة من ١٩٨٨ إلى ٢٠١٦م، وعينة الدراسة الرابعة[٤] شملت ٤ بنوك إسلامية و٦ بنوك تقليدية للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٧م. بشكل مختلف ستقوم هذه الدراسة ببحث هذا التساؤل على النحو التالي:

ما مدى الاختلاف بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية والأداء المالي للبنوك التقليدية العاملة في المملكة العربية السعودية من الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٨؟

ومن خلال الطرح العام للإشكالية نطرح التساؤلات الجزئية التالية:

١- هل يختلف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث السيولة والربحية والنشاط والأمان؟

٢- هل يؤثر اختلاف مبادئ العمل المصرفي على مستوى الأداء في كلا النوعين من البنوك؟

---

[١] Bintwaim Samar Saud S. 2011. *Performance analysis of Islamic banking: Some evidence from Saudi Arabian banking sector*. (Master Thesis). Asia Pacific University (APU).

[٢] زينب المدودي. ٢٠١٣ . الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية : دراسة حالة في المملكة العربية السعودية. (رسالة ماجستير).جامعة الملك عبدالعزيز.

[٣] محمد الغفيص. ٢٠١٧. "دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية: طريقة الانحدار اللوجيستي الثنائي". إدارة تطوير القطاع المالي مؤسسة النقد العربي السعودي.

[٤] رفعت فتحي متولى يوسف . ٢٠١٨ . مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية : دراسة حالة في المملكة العربية السعودية. (رسالة ماجستير).جامعة شقراء.

١،٣ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- قياس الأداء المالي لكل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث السيولة والربحية والنشاط والأمان.

٢- تحليل مستوى أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية.

١،٤ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في ضرورة دراسة أثر التغيرات الكثيرة المذكورة آنفاً الحاصلة على البنوك الإسلامية والتقليدية إيجابا أو سلبًا خلال فترة الدراسة. حيث يتأثر أداء البنوك الإسلامية والتقليدية تبعاً للتغيرات التي تحدث في الظروف المحيطة، التي قد تهدد إستمرارية تلك البنوك بشكل مرضي للملاك والمستثمرين. كما أنها تكمن في أهمية الموضوع نفسه من تقييم أداء كل من البنوك الإسلامية والتقليدية وإبراز مدى الاختلاف من خلال التعرف على الفروق بين مستويات الأداء لكل منهما. كما أنها تساهم في إلقاء الضوء على حقيقة الأداء المالي الفعلي للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية بشكل عام، وذلك من خلال تقييم أدائها باستخدام المؤشرات المالية، الأمر الذي يساهم في الكشف عن مواطن القوة والضعف في أداء تلك البنوك، وبالتالي تقديم التوصيات التي تهم كافة المتعاملين والجهات المستفيدة من أدائها، مثل الإدارة المصرفية نفسها والمودعون والمستثمرون (حملة الأسهم) والعاملون فيها، والمحللون والجهات الرقابية، مما يساهم في تصحيح الإنحرافات القائمة وتفادي الأخطاء المتوقعة، ومن ثم العمل على تخطيط وتحسين الأداء المستقبلي، وما يشكله ذلك من تطوير الأداء المصرفي وتعظيم المنفعة المرجوة منه على مستوى الإقتصاد الوطني.

١،٥ حدود الدراسة

ستتم الدراسة على جميع البنوك الوطنية العاملة بالمملكة العربية السعودية وعددها ١٢ بنك، منها ٨ بنوك تقليدية تمثلت في البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية وبنك الرياض والبنك السعودي الفرنسي والبنك العربي الوطني وبنك ساب والبنك السعودي للاستثمار والبنك الأول، و٤ بنوك إسلامية هي مصرف الراجحي ومصرف الإنماء وبنك البلاد وبنك الجزيرة. ستقتصر فترة الدراسة على عشر سنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨م.

١،٦ منهج الدراسة وخطواتها

تشمل منهجية البحث على جانبين هما (١) الجانب النظري: والذي سيحتوي على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل المعلومات المرتبطة بالدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على الكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية والدراسات ذات الصلة بالموضوع، كما سيستخدم في هذا الجانب أيضا المنهج المقارن الذي يساعد في دراسة الإختلافات الجوهرية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية .(٢) الجانب التطبيقي: الذي سيعتمد على المنهج المقارن لمقارنة النتائج المتوصل إليها فيما يخص تقييم الأداء المالي باستعمال المؤشرات المالية، كما سيتم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي المتوسط الحسابي (Mean)، والتحليل الاستدلالي من خلال مجموعة الأساليب الفنية التي تستخدم لتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها، كما سيتم استخدام اختباري (t-test) وليفين (Levene's test) لدراسة الفروق بين متوسطات مؤشرات النسب المالية لمجموعتي البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. سيتم استخدام هذا التحليل تفادياً لمساوئ وعيوب أنظمة التقييم المالي الأخرى والتي تعاني من عدم التحديد والإعتماد على التقييم الشخصي والتناقض في بعض الأحيان حيث أن هناك حالات لاتعكس فيها السجلات المحاسبية تقييماً واضحاً للأداء المالي خصوصاً في الدرجات المتوسطة والأقل من المتوسطة مما يجبر مقيمي الأداء على إصدار تقييمهم الشخصي والذي قد يختلف من شخص لأخر. كما أن أنظمة التقييم المالي تعتمد على تقسيم البنوك إلى مجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات بإعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموع ككل وكذلك تعطي أوزان ثابتة للنسب المالية المكونة للمؤشر بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل نسبة مما يقلل من كفاءة النظام ودقته في التحليل[١].

١،٧ مصطلحات الدراسة

البنك التقليد (**Conventional Bank**): هي المنشأة التي تقبل ودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو الأجل، والتي تستخدمها بعد ذلك في منح القروض والسلفيات وعليه فإن ربحها يتأتى من الفرق الحاصل بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الاقتراض.

البنك الإسلامي (**Islamic Bank**): هي المنشأة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة لا أخذًا ولا عطاءً.

الأداء المالي (**Finance Performance**): العمليات التي تقيس الأداء أو تقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقا. تتطلب هذه العملية وجود أهداف محددة مسبقا لقياس الأداء الفعلي، وأسلوب لمقارنة

[١] شوقي بورقبة. ٢٠١١. "طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية". المجلة الجزائرية للدراسات المصرفية. جامعة سطيف، الجزائر. ع. ١. ص. ١٤١-١٦٠.

الأداء المحقق بالهدف المخطط، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء من قبل.

السيولة (**Liquidity**): تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية. إذ يتوجب على البنوك توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة أي سحب نقدي كبير من قبل المودعين قد يعجز المصرف عن مواجهته وهناك عدة نسب للسيولة منها، السيولة النقدية والإحتياطي النقدي والقروض إلى الودائع والسيولة العامة.

الربحية (**Profitability**): تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والبنوك إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، وأهمها العائد إلى الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش الربح الصافي ومنفعة الأصول.

النشاط (**Activity**): يقصد به مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد لديه، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنوك وسيولتها. إذ تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه وفي تحقيق عوائد عليها، منها معدل توظيف الموارد المتاحة ونسبة توظيف الودائع.

الأمان (**Security**): تعني مدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي قد تحدث نتيجة عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه النسب على إنها قياس لمدى كفاية رأس المال، منها حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة.

حقوق الملكية (**Equity**): رأس المال الذي ساهم به أصحاب الشركة (المساهمون) بالإضافة إلى الاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

الإيرادات (**Revenue**): هي دورة رأس المال أو الدخل الذي تحققه المؤسسة من نشاط أعمالها وفي العادة ينتج هذا الإيراد عن بيع سلع أو أداء خدمات.

الودائع (**Deposit**): هي المبالغ المالية المحتفظ بها في البنوك، متضمنةً تحويل الأموال لطرف آخر بغرض حفظها.

رأس المال (**Capital**): هو النقود أو غيرها من الممتلكات التي يَملكُها الأفرادُ أو المنشآت، ويُستخدم رأس المال بِهَدف تأسيس مؤسسة أو شركة، أو لاستِثماره في مَجالاتٍ مُتنوّعة.

الاحتياطيات (**Reserve**): هو كل مبلغ يحتجز من صافي الربح بموجب أسس معينة من أجل تدعيم المركز المالي للمنشأة ومواجهة الصعاب غير العادية التي يمكن أن تصيب المنشأة.

النقد في الصندوق (**Cash on hand**): الأموال المتاحة للشركة بعد أن تقوم بسداد جميع التكاليف المترتبة عليها في فترة زمنية محددة .والتي يمكن إنفاقها حسب الحاجة، بدلاً من بيع الأصول لتوليد النقد.

الأصول الثابتة (**Fixed Assets**): جزء ملموس من الممتلكات أو المنشآت أو المعدات التي تمتلكها أو تديرها مع توقع أنها ستساعد باستمرار في تحقيق الدخل.

الأصول المتداولة (**Current Assets**): كافة الأصول التي تتوقع الشركة أن تتحول من صيغتها الحالية إلى أموال نقدية خلال سنة الأعمال القادمة، وتستخدم للوفاء بالالتزامات المستحقة حينها.

١،٨ تبويب الدراسة

سيتم تقسيم هذا البحث إلى خمسة فصول: الفصل الأول يناقش خلفية الدراسة ومشكلتها وأهدافها وأهميتها وحدودها في الفقرة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على التوالي. أما الفقرة السادسة فتناقش منهج الدراسة وخطواتها والفقرة السابعة تعرض مصطلحات الدراسة. أما الفصل الثاني يستعرض في الفقرتين الثانية والثالثة نشأة ومفهوم البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية والمبادئ التي تحكم عمل كل منهما كما سنتعرف على الموارد والاستخدامات، في الفقرة الرابعة سيتم التحدث بشكل مفصل عن القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية ومراحل تطوره وأبرز الأحداث المؤثرة على الاقتصاد الدولي والسعودي خلال فترة الدراسة، أما أهم الفروق الجوهرية بين الفئتين من البنوك فسيتم التطرق إليها في الفقرة الخامسة. تستعرض الفقرة السادسة مفهوم تقييم الأداء المالي وأركانه وأهم المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك، وكذلك الدراسات السابقة المتعلقة بمقارنة الأداء بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. أخيراً، في الفقرة السابعة سيتم ذكر فرضيات الدراسة. أما الفصل الثالث فسيشمل منهجية الدراسة بما في ذلك مجتمع وعينة ومتغيرات الدراسة. كما يستعرض أدوات الدراسة وطريقة جمع البيانات. الفصل الرابع فسيكون لعرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها، سيتناول مطلبين الأول خصص لعرض النتائج المتعلقة بحساب النسب المالية لكل فئة من البنوك ثم محاولة تقييم الأداء باستخدام هذه النسب المالية والمطلب الثاني سيكون لاختبار الفرضيات بالأداة الإحصائية حيث سيتم استخدام اختباري ليفين (Levene's test) و(t-test) لدراسة الفروق بين متوسطات مؤشرات النسب المالية لمجموعتي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ثم محاولة مناقشة ما سيتم التوصل إليه من نتائج. أخيراً، سيناقش الفصل الخامس النتائج والتوصيات وخلاصة الدراسة.